

Distr.: General
6 February 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثالثة والستون

جنيف، ٥-٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الثالثة والستين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

تقرير مقدّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-01706(A)



* 1 7 0 1 7 0 6 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	
٣	الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله	أولاً -
٣	ألف - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد	
٤	باء - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس	
٦	موجز الرئيس	ثانياً -
٦	ألف - الجلسة العامة الافتتاحية	
١١	باء - تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي	
١٢	جيم - الاستثمار من أجل التنمية	
	دال - مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي	
١٥	هاء - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠:	
١٥	التقرير المرحلي الخامس	
١٦	واو - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر	
١٧	زاي - تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني	
١٨	حاء - مسائل أخرى	
٢٠	المسائل الإجرائية وما يتصل بها	ثالثاً -
٢٠	ألف - افتتاح الدورة	
٢٠	باء - انتخاب أعضاء المكتب	
٢١	جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة	
٢١	دال - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل	
٢٢	هاء - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض	
٢٢	واو - مسائل أخرى	
٢٣	زاي - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين للمجلس	
٢٣	حاء - اعتماد التقرير	
			المرفقات
٢٤	جدول أعمال الدورة الثالثة والستين لمجلس التجارة والتنمية	الأول -
٢٥	جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية	الثاني -
٢٦	الحضور	الثالث -

مقدمة

عُقدت الدورة الثالثة والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأثناء الدورة، عقد المجلس ثماني جلسات عامة هي الجلسات من ١١٤٢ إلى ١١٤٨.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المُدرجة في جدول أعماله

ألف- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

المقرر ٥٢٩(د-٦٣)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- يؤكد مجدداً أهمية دعامة التعاون التقني للأونكتاد، على النحو الذي أعيد تأكيده في اتفاق نيروبي، للمساهمة في التنمية الشاملة للجميع في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٢- يحيط علماً بتقرير الأمين العام للأونكتاد عن استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة؛

٣- يحيط علماً مع التقدير بالأدوات التي أتاحتها الأونكتاد، مثل قاعدة بيانات الطلبات الرسمية الواردة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة التقنية، بينما يشير إلى ضرورة القيام بالمزيد من العمل لجعل هذه الأداة فعالة، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء، ولا سيما فيما يتعلق بإدراج تفاصيل المقترحات؛ ومجموعة أدوات الأونكتاد التي تقدم إلى المستفيدين والجهات المانحة نظرة عامة شاملة على المنتجات الرئيسية للأونكتاد؛

٤- يعرب عن تقديره لقيام الأمانة بتطبيق نهج الإدارة القائمة على النتائج في التعاون التقني للأونكتاد تماشياً مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة؛

٥- يعرب عن تقديره أيضاً للجهود الرامية إلى تحسين جودة أنشطة التعاون التقني التي تنفذها الأمانة بالتعاون مع الجهات المستفيدة والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية الأخرى، في سياقات منها مبادرة "توحيد الأداء"، ويشجع الأمانة على تحسين تصميم وإدارة وتقييم أنشطة التعاون التقني من أجل زيادة التأثير الإنمائي إلى أقصى حد؛

٦- يحيط علماً بزيادة مستوى المساهمات المقدمة من البلدان النامية إلى الصناديق الاستثمارية للأونكتاد، وذلك بصورة رئيسية لتغطية مشاريع في بلدانها؛

٧- يعرب عن القلق إزاء انخفاض التمويل المخصص من بعض المصادر التقليدية للتعاون التقني للأونكتاد، مما يُسفر عن نقص في التمويل اللازم لتلبية الطلب المتزايد وعن عدم إمكانية التنبؤ بهذا التمويل؛

٨- يشجع البلدان المتقدمة والشركاء في التنمية القادرين على تقديم مساهمات متعددة السنوات لأغراض التعاون التقني للأونكتاد على القيام بذلك، من أجل زيادة إمكانية

التنبؤ في سياق تخطيط برامج المساعدة التقنية وتنفيذها ومن أجل تمكين الأمانة من تلبية طلبات المساعدة التقنية؛

٩- يحيط علماً بأن رصد أموال للتعاون التقني من فئة الأموال غير المخصصة ينبغي أن يشمل جميع النواتج التي يقدمها الأونكتاد في مجال التعاون التقني؛

١٠- يحيط علماً بالجهود التي تبذلها الأمانة في سبيل مواجهة الفجوة في التمويل؛

١١- يشجع الأمانة على مواصلة جهودها الرامية إلى التماس شركات تمويلية جديدة، بوسائل منها آليات التمويل الجماعي التي تدعم المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التي يقودها الأونكتاد والآليات المبتكرة الأخرى مثل التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الجلسة العامة ١١٤٥

٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

١- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة ١١٤٥ بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد والوارد في الوثيقة TD/B/63/5.

أنشطة التعاون التقني

٢- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظر المجلس في المسألتين التاليتين:

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد

٣- في الجلسة العامة ١١٤٥ المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اعتمد المجلس مشروع المقرر المتعلق بأنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة الذي اقترحتة الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية (الفقرة ٦ أدناه).

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٤- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٤٦ المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بالتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/63/3) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود. وقرّر المجلس، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٧/٤٤٥، أن يتضمن تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال دورته الثالثة والستين سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

٥- في الجلسة العامة (الختامية) ١١٤٨، المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قرر المجلس أن تستمر الدول الأعضاء في تأملاتها ومشاوراتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال، مع استئناف المناقشة الرسمية بشأنه مرة أخرى في وقت لاحق بغية التوصل إلى استنتاج.

تقريراً الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

٦- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٤٥، بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها الثالثة والسبعين، كما يرد في الوثيقة TD/B/WP/281، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

٧- وأحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٤٨، بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها الرابعة والسبعين، كما يرد في الوثيقة TD/B/WP/283، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

٨- ورحب المجلس كذلك واتفق مع إعادة التنظيم التي اقترحتها الأمين العام للأونكتاد بشأن التوحيد في إطار البرنامج الفرعي ٣، من العناصر القائمة في عنصر واحد بشأن التجارة الدولية والسلع الأساسية.

مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

٩- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظر المجلس في التقريرين التاليين:

التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي التاسع والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

١٠- في الجلسة العامة ١١٤٧، أحاط المجلس علماً بالتقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها التاسعة والأربعين، كما يرد في الوثيقة A/71/17.

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

١١- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٤٧، بتقرير الدورة الخمسين للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٦

١٢- في الجلسة العامة ١١٤٧، أحاط المجلس علماً بتقرير رئيس (بنما) الهيئة الاستشارية عن فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦.

١٣- ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن نماذج الأونكتاد الإقليمية ونماذجه القصيرة للدورة المتعلقة بالقضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (Course on Key Issues on the International Economic Agenda) تدعم بناء قدرات واضعي السياسات الذين يتناولون قضايا التجارة والتنمية، عن طريق تعزيز المعارف، ولا سيما القضايا المتصلة بالنمو الاقتصادي والتكنولوجيا والتمويل. والدورة الإقليمية الأخيرة التي عُقدت في عُمان كانت ناجحة،

بالنظر إلى ثرائها بالمعلومات وتركيزها على السياسات الإنمائية وتسخير الفوائد المستمدة من التجارة وتعزيز القدرات الإنتاجية. وإشادةً منه بالمشاركة في الدورة، إذ زادت نسبة النساء الممثلات على ٥٠ في المائة وهي نسبة أكبر بكثير بالمقارنة مع الدورة الإقليمية السابقة التي عُقدت في عُمان، فإنه نوهً بجودة النماذج الإقليمية لهذه الدورة ودعا المجلس إلى مواصلة دعم الدورة.

١٤- واستعرض أحد المندوبين الأماكن الخمسة للدورات الإقليمية المتعددة السنوات في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، مشيراً إلى أنها أتاحت لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية فهماً أفضل للقضايا الاقتصادية. والدورات الإقليمية المعقودة في عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦ قد تناولت قضايا مهمة، مثل تعزيز القدرات الإنتاجية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. وأشار إلى أن الدورات الإقليمية قد نُظِر إليها على أنها إيجابية وقيّمة وثرية بالمعلومات بالنسبة إلى المشاركين وأن نسبة النساء المشاركات من المنطقة العربية في دورة أخيرة عُقدت في مسقط قد تجاوزت ٥٠ في المائة. ونُظمت مؤخراً في عُمان دورة إقليمية للاقتصادات العربية. وزوّدت الدورة المشاركين بالمعارف والمهارات اللازمة لرسم وتنفيذ السياسات التجارية والإنمائية. وتناولت الدورات الإقليمية قضايا اقتصادية شتى مثل ترويج الاستثمار وأهداف التنمية المستدامة. ودعا أحد المندوبين المجلس إلى مواصلة دعم النماذج الإقليمية للدورة وقال إنه يتطلع إلى الدورات الإقليمية التي ستُعقد في عام ٢٠١٧ في موريشيوس للاقتصادات الأفريقية، وفي كولومبيا وأمريكا اللاتينية والكاربي، وفي سنغافورة لآسيا والمحيط الهادئ.

١٥- وأعربت مندوبة أخرى عن تقديرها للدورات الإقليمية والقصيرة، مشيرةً إلى أن المشاركة في الدورات الإقليمية كانت عالية الجودة وأتاحت فرصاً تدريبية للبلدان النامية. وأعربت عن شكرها لحكومة كولومبيا على استضافة الدورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والكاربي، وعن شكرها للأونكتاد على الدعم الكبير المقدم عن طريق برامجه، من أجل الدورات الإقليمية وكذلك من أجل الدورات القصيرة المعقودة في جنيف، ودعت المجلس إلى مواصلة دعم النماذج الإقليمية من الدورة.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

البيانات الافتتاحية العامة

١٦- أدلى المتكلمون التالية أسماؤهم ببيانات افتتاحية: الأمين العام للأونكتاد؛ وممثل الأرجنتين، متحدثاً باسم مجموعة ال ٧٧ والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل اليابان، باسم مجموعة جسكانز؛ وممثل ناميبيا، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل جزر البهاما، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي؛ وممثل باكستان، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل إستونيا، باسم المجموعة دال؛ وممثل بنغلاديش، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل باراغواي، باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وممثل مصر، باسم المجموعة العربية؛ وممثل سري لانكا، باسم مجموعة ال ١٥؛ وممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)؛ وممثل الصين؛ وممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وممثل الكرسي الرسولي؛ وممثل جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وممثل الفلبين؛ وممثل الهند؛ وممثل الجزائر؛ وممثل تونس؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل جمهورية كوريا؛ وممثل زيمبابوي؛ وممثل اليابان؛ وممثل كينيا؛ وممثل أوغندا؛ وممثل ماليزيا؛ وممثل إثيوبيا؛ وممثل المغرب.

١٧- ودكر الأمين العام للأونكتاد، في بيانه الافتتاحي، بوعوده للدول الأعضاء في بداية ولايته في عام ٢٠١٣ التي التزم فيها بزيادة إبراز الأونكتاد قدر الإمكان داخل منظومة الأمم المتحدة وفي المجتمع الإنمائي الدولي وبالبحث عن ممارسات مؤسسية من شأنها أن تعزز بروز المنظمة وجودة النواتج التي تقدمها. ومنذ ذلك الحين، تابعت الأمانة عملها بخطوات ملموسة اتخذتها بالتشاور مع الدول الأعضاء بغية تحسين ذلك البروز وتحقيق نواتج لها تأثيرها.

١٨- وأضاف أنه تمهيداً للطريق أمام الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيروبي، اضطلع بسلسلة من الأنشطة الرفيعة المستوى الهادفة إلى زيادة إبراز الأونكتاد. وتستخدم الدول الأعضاء مكتب الأونكتاد الموسع في نيويورك استخداماً منتظماً في مشاوراتها ويحقق هذا المكتب بروزاً أكبر للأونكتاد في نيويورك. وأشار إلى أنه أشرك أيضاً أعضاء الأمم المتحدة وقياداتها في نيويورك بشأن القضايا المطروحة حالياً وذلك عن طريق الزيارات والمشاورات. وكان أحد الأمثلة الأخرى في هذا الصدد هو دور الأونكتاد في الفترة المؤدية إلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليه ٢٠١٥، بما في ذلك دوره في الفعاليات الرئيسية المستضافة، وكذلك الولاية المعززة الممنوحة للأونكتاد في خطة عمل أديس أبابا. وأشار أيضاً إلى مكتب الأونكتاد الإقليمي لأفريقيا الذي افتتح في أديس أبابا قد لاقى نجاحاً ملحوظاً لدى الاتحاد الأفريقي وشارك عن كثب في جهود التكامل الإقليمي، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية. وكانت تلك النتائج متسقة مع مناقشات الدول الأعضاء للأونكتاد بشأن التأثير.

١٩- وقال إن الأونكتاد قد أكد أيضاً التزامه بالإدارة القائمة على النتائج. وفيما يتعلق بركيزة التعاون التقني بصورة خاصة، أوضح أن الأونكتاد قد أدمج الإدارة القائمة على النتائج في أنشطته لدرجة أن هذه الجهود قد أصبحت نموذجاً يُحتذى.

٢٠- وأوضح أن مشاركته الأخيرة في معتكف مع الممثلين الدائمين في نيويورك قد ركزت على مافيكيانو (نتائج) نيروبي، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١٦، وعلى آفاق المستقبل وكيف يمكن للأونكتاد أن يزيد من تحسين دعمه المالي للوفود في نيويورك.

٢١- وأعرب الأمين العام عن تقديره، فتوجه بالشكر إلى الرئيس المنتهية ولايته لمجلس التجارة والتنمية، وخاصة لقدرته على توجيه المفاوضات، وإلى الدول الأعضاء للولاية المدوّية الممنوحة في نيروبي والتي تعكس ثقتها في الأونكتاد. إذ ترمي هذه الولاية إلى تعزيز الأونكتاد، فتطلب منه مواصلة العمل في بعض المجالات ولكنها تطلب منه أيضاً أن يضطلع بمهام إضافية، وخاصة فريقان جديداً من أفرقة الخبراء الحكومية الدولية. واستشهد بأجزاء من الفقرة ١٠ من نتائج نيروبي فأشار إلى أن الدول الأعضاء طلبت أيضاً، على وجه التحديد، أن يعزز الأونكتاد تركيزه الخاص على التجارة والاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً؛ وأن يدعم أفريقيا في مواجهة شواغلها واحتياجاتها الخاصة؛ وأن يتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية؛ وأن يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة التحديات المستمرة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية؛ وأن يركز على الاحتياجات والمشاكل الخاصة للاقتصادات الصغيرة الضعيفة هيكلياً والقابلة للتأثر؛ وأن يدعم جهود التنمية في البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات التنمية الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر. وينبغي الوفاء بجميع هذه الالتزامات في حدود الموارد المتاحة. وفي الشهور التي أعقبت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر التجارة والتنمية، ظلت الأمانة تنظر في كيفية الوفاء بهذه الولاية، مما أعطى الأونكتاد تبريراً لوجوده المؤسسي وطريقة للمضي قدماً، دون موارد جديدة.

٢٢- غير أن أعمال الأونكتاد تشكلها الأحداث في المجتمع الدولي للأمم المتحدة، وخاصة الولاية التي تلقاها من نيروبي والتحول في البيئة العالمية فيما يخص خطاب المجتمع الإنمائي بشأن التجارة والتنمية. وقد حددت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مجالات عمل واضحة ذات صلة مباشرة بالأونكتاد، على خلاف ما كان عليه الحال مع الأهداف الإنمائية للألفية التي أضيفت إليها عناصر للتمكين الاقتصادي كفكرة لاحقة. وقد أظهرت قدرة الأونكتاد على تقييم قضايا التنمية والتجارة وعلى المساعدة في بناء القدرات داخل الدول الأعضاء من أجل مساعدتها على تحقيق تطلعاتها في إطار خطة عام ٢٠٣٠ أهمية عمله المتعلق بمسألة معاصرة ذات أولوية عالمية. وفي الوقت نفسه، فإن الجهود المناهضة للعولمة ترسم صورة سلبية للتجارة الدولية. ومع ذلك فإن التجارة العالمية، إن استُخدمت استخداماً صحيحاً، تكون جزءاً من الحل بالنسبة إلى من يشعرون أنهم تركزوا وراء الركب.

٢٣- وقد أدى التحدي المتمثل في الهجرة المتزايدة بسبب الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط والتدفق المستمر للمهاجرين الاقتصاديين إلى الشعور بأن الانعزالية تزايدت شعبيتها، حتى لدى الشركاء المهمين تقليدياً في مجال التعاون الإنمائي. وفضلاً عن ذلك، يقوم شركاء التعاون الإنمائي بوضع الجهود الرامية إلى معالجة مسائل الهجرة واللاجئين ضمن ميزانية التعاون الدولي العالمي. وتمثل الأثر الإجمالي لذلك في حدوث انخفاض في عنصر التعاون الإنمائي الذي يتنافس عليه المجتمع الإنمائي الدولي، بما في ذلك الأونكتاد. ومع النمو المحدود في الموارد المتاحة، يلزم إيجاد طرق ذكية لتحقيق الولاية الممنوحة للأونكتاد في الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر في نيروبي.

٢٤- وقال إن البيئة الإنمائية القائمة وهدف جعل الأونكتاد نموذجاً كمنظمة رائدة عالمية في بناء القدرة الإنتاجية في خدمة التنمية من أجل تقديم إسهامات مثلى في عملية التصدي للتحديات التي يواجهها العالم يتطلبان تمكين الأونكتاد من الاستعداد لتحقيق هذه الغاية عن طريق استخدام الموارد القائمة فقط. وأعرب عن تقديره لما حدث من قبول المقترح المقدم في الدورة الرابعة والسبعين للفرقة العاملة بغية إعادة إدماج الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية في شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، ولاحظ أن هذا المقترح سيقدم إلى المجلس للموافقة عليه. وذكر بأن الظروف قد أدت إلى اتخاذ قرار في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر في أكرافيفل الوحدة عن الشعبة ووضعها في إطار مكتب الأمين العام. وفي السنوات التي أعقبت ذلك، ضعفت أعمال الوحدة بسبب عدم وجود رئيس رفيع المستوى يمثلها في جهودها في حال غياب الأمين العام أو نائب الأمين العام، وكذلك بسبب عدم توافر الدعم الإداري والتقني من الشعبة. وهكذا تناول هذا المقترح التأثيرات السلبية غير المتوقعة المترتبة على ذلك المقرر. ومن أجل تحقيق المزيد وبشكل أفضل تحقيقاً كاملاً وأميناً دون موارد إضافية من الميزانية العادية، كما طلبت ولاية الأونكتاد الجديدة، فإنه قد يلزم مع ذلك تدبير بعض الموارد الإضافية من مصادر أخرى في أسرة الأمم المتحدة.

٢٥- وفي هذا السياق، مثلاً، يلزم إيجاد وسيلة لمعالجة النقص في الموظفين اللازمين للاضطلاع بالعمل في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية، على ألا تنال هذه الوسيلة من الولايات الأخرى المضطلع بها في إطار الموارد العادية والموارد المتاحة المستخدمة على الوجه الأمثل وتحسين التأثير المتحقق على أرض الواقع. وشكل أيضاً نجاح مبادرة الإحاطات الإعلامية للمجلس، التي بدأت قبل ذلك بسنتين، تشجيعاً للأمانة على إيجاد طرق أخرى للتعاون بين الشعب بشأن النواتج المعرفية، مثلاً عن طريق الدورة الدراسية المتوخاة في الفقرة ١٦٦، وبرنامج الأونكتاد للتدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية، والمعهد الافتراضي.

٢٦- وكان الأمين العام قد اتخذ أيضاً خطوات، مثل تحقيق أقصى زيادة في استعراضات الأقران داخل المؤسسة، وضمان قيام جميع الشعب بالتنبيه مسبقاً إلى البيانات المتسمة بالجرأة المعترم إصدارها، بغية امتلاك زمام النواتج التي تُعتبر في نهاية المطاف نواتج للأونكتاد وليس للشعب.

٢٧- وشكر ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والوفود أيضاً رئيس المجلس المنتهية ولايته على تفانيه والتزامه في عملية توجيه الدول الأعضاء إلى نتائج ناجحة وطموحة في نيروبي. وحثت بعض المجموعات الإقليمية مجلس التجارة والتنمية على الاتفاق على مجموعة من القرارات التي يتعين اتخاذها أثناء الدورة كمتابعة للولاية الجديدة.

٢٨- وطلب ممثلو عدة مجموعات إقليمية إعادة العمل بالإحاطات الإدارية التي يقدمها نائب الأمين العام إلى الدول الأعضاء. وأشاروا إلى أن المسائل الإدارية ينبغي أن تكون جزءاً ثابتاً من المناقشات مع الأعضاء. وفيما يخص الدروس المستفادة من الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر، اقترحوا وضع مبادئ توجيهية بشأن عملية المفاوضات بغية تحسين تجهيز المفاوضين في المستقبل. وينبغي أن تقوم الأمانة بهذا العمل بموافقة من الإدارة العليا وتحت قيادة رئيس مجلس التجارة والتنمية. وينبغي أن تعد الأمانة استبياناً تدعو فيه الدول الأعضاء إلى تبادل أفكارها بشأن المؤتمر.

٢٩- واعترفت وفود كثيرة بأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني فيما يتصل بالتجارة والتنمية. وأشار عدد من ممثلي المجموعات الإقليمية والوفود إلى الحاجة المستمرة إلى الموارد الخارجة عن الميزانية، مثلاً فيما يتعلق بالحاجة إلى إدماج العناصر المتعلقة بتمكين المرأة إدماجاً سلساً في مجال البحث والتحليل ومجال التعاون التقني اللذين يتولاهما الأونكتاد.

٣٠- وأشارت بعض الوفود إلى أنه ينبغي أن يدعم الأونكتاد هو والدول الأعضاء الالتزام بمساعدة الشعب الفلسطيني عن طريق برامج التنمية الاقتصادية المستدامة.

البيانات الافتتاحية: المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

٣١- أشار ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والوفود إلى الولاية التي نصت عليها نتائج نيروبي وأكدوا من جديد التزامهم بالمضي قدماً في تنفيذها بالكامل والتصدي للتحديات الجديدة، مثل إنشاء فريقين جديدين من أفرقة الخبراء الحكومية الدولية للحفاظ على المكاسب المتحققة في نيروبي، وتعزيز أعمال الأونكتاد في سياق أركان عمله الثلاثة.

٣٢- وعلى وجه الإجمال، سلط العديد من المجموعات الإقليمية والوفود الضوء على أن الزيادة في الولاية الصادرة عن نيروبي لا تقابلها زيادة في الموارد. وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من الوفود إلى أن الدول الأعضاء في نيويورك ينبغي أن تُشجّع على توفير الموارد الكافية وضمان تنفيذ نتائج نيروبي تنفيذاً كاملاً وأميناً.

٣٣- وبالإضافة إلى ذلك، أكد ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والوفود على وجود حاجة إلى أن تحقّق الآلية الحكومية الدولية نتائج أبعدهم شأناً من إصدار موجز لوقائع الاجتماعات. وعلى وجه الخصوص، يلزم تحسين تنظيم بنود معينة من جدول الأعمال، وينبغي أن تقدم الاجتماعات توصيات سياسية محددة لكي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية. وأشار الممثلون إلى أن دورات الاجتماعات الحكومية الدولية ينبغي أن تُستخدم كمدخلات لنتائج المؤتمرات التي تُعقد مرة كل أربع سنوات. وأخيراً، تحتاج الآلية الحكومية الدولية إلى برنامج عمل طموح، وينبغي أن يدعم الركبان الآخرون من أركان عمل الأونكتاد هذه العملية.

٣٤- ولاحظ ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والوفود أن الإدارة القائمة على النتائج ليست متناولة في إطار بند محدد من بنود جدول الأعمال. وأكدوا على ضرورة أن تكون المسائل الإدارية جزءاً ثابتاً لا يتجزأ من الإحاطات المقدّمة إلى الدول الأعضاء وأن يستمر تعزيز التنسيق فيما بين الشُّعب.

٣٥- واقترح ممثلو بعض المجموعات الإقليمية والوفود ألا تتفاوض الدول الأعضاء، قبل أي مؤتمر، إلا على موضوع المؤتمر، وليس على المواضيع الفرعية، وذلك حرصاً على الوقت وحتى لا تبدأ أعمالها دون مشروع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن عقد جلسات لاستشارة الأفكار بغية تحديد المواضيع، ويمكن إعداد جدول للمحتويات ومخطط عام، كما يمكن صياغة النص التفاوضي صياغة مشتركة. ويمكن خفض عدد ورقات الموقف؛ وينبغي التفكير في كيفية تحسين إدماج أعمال منتدى الشباب ومنتدى المجتمع المدني في المؤتمر؛ كما ينبغي مواءمة الوثيقة الختامية مع الهيكل التنظيمي وليس مع المواضيع الفرعية. أما أثناء المؤتمر الذي يُعقد مرة كل أربع سنوات، فقد اقترحت بعض المجموعات الإقليمية أن تستخدم الأمانة الحلول السحابية من أجل إعداد الوثائق وتحريها وتقاسمها، وإنشاء خدمات المؤتمرات مسبقاً، وزيادة عدد الموظفين الذين يخدمون المؤتمر، وضمان حضور موظفين رفيعي المستوى من الأونكتاد أثناء المفاوضات. وفيما يخص فترة ما بعد المؤتمر الحالية، ينبغي أن تقدم الأمانة تحليلاً عاجلاً للكيفية التي تُترجم بها فصول محددة من نتائج نيروبي إلى سياسات وإجراءات، وأن تقدم قائمة بالتغييرات الصادر بها تكليف لينظر فيها مجلس التجارة والتنمية في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

رد فعل الأمانة

٣٦- شدد نائب الأمين العام للأونكتاد على أن الأمانة ستحيط علماً بالتوجيهات التي قدمتها الدول الأعضاء، وبإعادة تأكيد روح ونص نتائج نيروبي، مع كون الأونكتاد جهة رئيسية في المساعدة على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبالمسعى الواسع النطاق للاقتصادات النامية. وفيما يتعلق بالعمليات الحكومية الدولية، أشار إلى أن الأمانة ستدعم تعزيز هذه العمليات من أجل التوصل إلى قرارات سياسية واضحة وإلى وثائق ختامية قوية، وفقاً لما طلبته الدول الأعضاء، وأنه ستُخصَّص موارد لدعم الآلية الحكومية الدولية حسب الحاجة. وفيما يخص المسائل المتصلة بالإدارة، ستواصل الأمانة تقديم إحاطات إعلامية منتظمة، بما في ذلك بشأن الإدارة القائمة على النتائج. وأشار نائب الأمين العام إلى أن الأونكتاد كان أول هيئة من هيئات الأمم المتحدة وضعت مؤشرات للإدارة القائمة على النتائج المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وتقاسمت هذه المؤشرات كنموذج يمكن أن تستخدمه الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الأونكتاد عمله بشأن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأخيراً، فيما يتعلق بالتمويل، أشار نائب الأمين العام إلى أنه يتعين على الجهات المانحة أن تغطي كامل تكاليف المساعدة التقنية. وسيواصل الأونكتاد الحفاظ على اتصالات وثيقة مع الدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بمناقشات اللجنة الخامسة بشأن الميزانية، وهو ما يشمل المناقشات المتعلقة بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

باء- تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي (البند ٢ من جدول الأعمال)

- ٣٧- قدم مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، التابعة للأونكتاد، عرضاً عن الاتجاهات الحديثة التي تؤثر في التجارة والسياسة التجارية والنظام التجاري الدولي.
- ٣٨- ولاحظ صاحب العرض أن لا سبيل إلى وضع سياسة تجارية فعالة ما لم تقترن هذه السياسة بسياسات اجتماعية تكميلية، وحدد التحديات الرئيسية القائمة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.
- ٣٩- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب ممثلو عدة مجموعات إقليمية ووفود عن القلق إزاء تباطؤ نمو التجارة الدولية. وفيما يتعلق بالخدمات، التي تناولتها مذكرة المعلومات الأساسية المعنونة "تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي" (الوثيقة TD/B/63/4)، أعرب ممثلو عدة مجموعات إقليمية ووفود عن تقديرهم لما ورد في المذكرة من تناول للمحادثات الجارية بشأن الخدمات في منظمة التجارة العالمية، وبخاصة فيما يتعلق بالإعفاء الممنوح لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات. بيد أنهم أعربوا عن القلق إزاء التحديات التي ينطوي عليها تحرير الخدمات وحذروا من الاعتماد المفرط على الخدمات، بالنظر إلى أن الافتقار إلى البنية التحتية والقدرات المطلوبة، بما في ذلك بسبب الفجوة التكنولوجية، يعني أنه ليست جميع البلدان النامية قد استفادت من قطاع الخدمات.
- ٤٠- وسلط ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الضوء على الفرص التي يمكن أن تتيحها الخدمات في ظل تباطؤ التجارة في المنتجات المصنعة، وأشار إلى أن نظاماً معممماً للأفضليات في مجال الخدمات يشكل فرصة طيبة لأقل البلدان نمواً. وأكد أيضاً على أهمية التعاون في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر والهجرة والقواعد واللوائح التنظيمية من أجل الاستفادة من التجارة في الخدمات.
- ٤١- ورحب ممثل مجموعة إقليمية أخرى بالتأكيد على الخدمات، ولكنه سلط الضوء على الأهمية التي تتسم بها قضايا أخرى مثل الإعانات المقدمة إلى مصايد الأسماك، والزراعة، ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاستفادة من التجارة العالمية.
- ٤٢- وسلط ممثل إحدى المنظمات المتعددة الأطراف الضوء على أهمية قطاع الصناعات التحويلية في تحقيق التحول الهيكلي، وأشار إلى ضرورة تجنب التراجع المتسرع عن الصناعة نظراً إلى ارتباط خدمات كثيرة بقطاع الصناعات التحويلية.
- ٤٣- وأشارت الأمانة إلى أن التجارة في الخدمات ليست حلاً كاملاً، ولكنها تؤدي دوراً داعماً أساسياً، وأن الإعفاء المتعلق بالخدمات هو خطوة نحو وضع نظم أشمل لدعم تحرير هذا النوع من التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الأمانة على أهمية رصد تنفيذ الإعفاء المتعلق بالخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية. وأبرزت كيف أنه يمكن تنفيذ نظام معمم للأفضليات فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات مع أقل البلدان نمواً، وهو نظام يمكن أن يستند إلى الخبرة الطويلة التي اكتسبها الأونكتاد في وضع نظام مماثل من أجل السلع.
- ٤٤- وقد تواصلت المناقشة في إطار هذا البند من جدول الأعمال بعرض قدمته وحدة الأونكتاد الخاصة المعنية بالسلع الأساسية عن مذكرة المعلومات الأساسية المعنونة "سلاسل الأنشطة المولدة للقيمة فيما يخص السلع الزراعية: آثار تركُّز الأسواق على المزارعين والبلدان المنتجة - الحالة المتعلقة بالكاكاو" (الوثيقة TD/D/63/2).

٤٥ - وتناول العرض تركُّز الأسواق وتوزيع القيمة بين الجهات صاحبة المصلحة في سلسلة القيمة العالمية للكاكاو. وإذا كانت المكانة التي يحتلها المزارعون المشتتون من أصحاب الحيازات الصغيرة في سلسلة الأنشطة العالمية المولدة للقيمة آخذة في التدهور، فذلك راجع إلى الاندماج المتزايد بين التجار والمجهزين والمصنعين. وأبرزت الأمانة أيضاً توصيات في مجال السياسة العامة تهدف إلى دعم صغار أصحاب المصلحة على مستويات الاقتصاد الكلي والمتوسط والجزيئي.

٤٦ - وسلّم أحد المندوبين بأهمية المناقشة وأكد على أن منتجي الكاكاو في إكوادور قد نجحوا في ضمان الوصول إلى الأسواق والحصول على متوسط أسعار أعلى، بالمقارنة مع منتجي الكاكاو في البلدان النامية الأخرى، بفضل استراتيجية وطنية للمفاضلة بين المنتجات بالاستناد إلى معايير جودة محددة وإلى مؤشرات جغرافية تحظى بالحماية.

٤٧ - وأثنى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على الأمانة لتقديمها توصيات بشأن السياسات. وأشار إلى أن هذه التوصيات قيّمة ولكنه لاحظ أن حالة المنتجين قد تتباين تبايناً جذرياً فيما بين السلع الأساسية، وبالتالي حدّر من أن الاستنتاجات المستخلصة من الدراسة المتعلقة بالكاكاو لا يمكن تعميمها أو تطبيقها على القطاعات الأخرى. وأقرت الأمانة بأن السلع الأساسية المختلفة تتطلب أن تُبحث بشكل مختلف وأشارت إلى أن الأونكتاد قد أجرى دراسات عدة تتعلق بعدد من السلع الأساسية تناول فيها بشكل خاص الروابط بين القطاعات الاستخراجية والقطاعات الأخرى من الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، يجري في الوقت الراهن النظر في إجراء دراسة محددة بشأن سلسلة القيمة العالمية للقطن.

٤٨ - وشدد ممثل مجموعة إقليمية أخرى على أن المذكرة تقلّل من أهمية الدور الإنمائي الذي يمكن أن تؤديه سلاسل القيمة العالمية بالنسبة إلى البلدان النامية. وأكدت الأمانة على أهمية أن يُنظر إلى سلاسل القيمة العالمية على أنها فرصة للبلدان النامية، مشيرةً إلى أن الأونكتاد ملتزم بالعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لمعالجة هذه المسألة.

٤٩ - واقترح ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن تُعطى أولوية لمناقشة تتناول مسألة خلق فرص عمل. وسلّمت الأمانة بالحاجة إلى التأكيد على العمالة وأكدت على أن خلق فرص عمل مستدامة قد شكّل الموضوع الرئيسي لمؤتمر ومعرض الأونكتاد السابع عشر المعني بتجارة وتمويل النفط والغاز والمناجم في أفريقيا، المعقود في السودان في عام ٢٠١٥.

جيم - الاستثمار من أجل التنمية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٥٠ - عرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع قائمة الإجراءات العالمية من أجل تيسير الاستثمار التي أعلنت في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٦ الصادر عن الأونكتاد. واستعرض المدير تفاصيل السياق الذي وُضعت فيه قائمة الإجراءات العالمية ومفهومها ومحتواها وتكوينها، وهي قائمة تستند إلى إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل من أجل الاستثمار الخاص.

٥١ - وأثناء النقاش التفاعلي، أشار ممثلون عن بعض المجموعات الإقليمية بقلق إلى الثغرة في الاستثمارات السنوية المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، وقدرها ٢,٥ تريليون دولار، وإلى المستوى المنخفض للاستثمار العالمي الذي يؤثر في القدرة الإنتاجية وفي نمو الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز ممثلو عدة مجموعات إقليمية ووفود كيف أن إجراءات

تيسير الاستثمار تؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع وخلق فرص عمل، وكيف يمكن للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء أن تستفيد من تنفيذ تدابير تيسير الاستثمار.

٥٢- وأشار ممثلون عن مجموعات إقليمية ووفود، في مداخلاتهم، إلى الثغرات التنظيمية في سياسات الاستثمار الوطنية والدولية، وأكدوا دعمهم لقائمة الإجراءات العالمية باعتبارها أداة لتيسير الاستثمار يمكن أن تساعد في سدّ هذه الثغرات الهامة في سياسات الاستثمار. وأنثوا على الأونكتاد لحرصه على وضع قائمة الإجراءات العالمية المحدثة في الوقت المناسب وبالجدوة المطلوبة، باعتبار هذه القائمة وثيقة مرجعية ذات جودة عالية يُسترشد بها في وضع سياسات تيسير الاستثمار.

٥٣- وأعرب مندوبون عن ارتياحهم لكون قائمة الإجراءات العالمية تستند إلى الخبرات التي اكتسبها الأونكتاد، بما في ذلك الخبرات التي ترد تفاصيلها في كثير من طبقات تقرير الاستثمار العالمي، وإلى الممارسات الجيدة في مجال تشجيع الاستثمار وتيسيره على مدى العقود الماضية، وإلى الممارسات الجيدة المتبعة على صعيد العالم. وأعربوا عن تقديرهم بوجه الخصوص لأن قائمة الإجراءات العالمية هي نتيجة مشاورات واسعة أُجريت على نطاق العالم مع الطائفة الكاملة من الجهات صاحبة المصلحة في مجال الاستثمار من أجل التنمية، بما في ذلك جهات رفيعة المستوى من واضعي السياسات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلاً عن خبراء في مجال الاستثمار، بما يشمل المشاورات التي جرت في منتدى الاستثمار العالمي في عام ٢٠١٦ الذي ظهر فيه توافق آراء عالمي في هذا المجال.

٥٤- واستعرض ممثلون عن جهات رئيسية صاحبة مصلحة من القطاعين العام والخاص قائمة الإجراءات العالمية أثناء جلستي نقاش. وعرضوا إجمالاً النهج التي تأخذ بها الجهات صاحبة المصلحة التي يمثلونها بشأن تيسير الاستثمار، وأشاروا إلى أن هذه النهج تعكس بدرجة كبيرة مسارات عمل الأونكتاد. وسلط ممثل عن القطاع الخاص الضوء على أن الجهات صاحبة المصلحة تُدرك تماماً مسؤولياتها في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن سياسات تيسير الاستثمار، بما فيها السياسات التي يقترحها الأونكتاد، تشكل خطوة هامة في هذا الاتجاه. وعرض عضوان من أعضاء فريق النقاش نهجيهما الوطنيين - وهما تحديداً تجربة الوكالة التايلندية لتشجيع الاستثمار وتجربة اتفاقات الاستثمار الدولية في البرازيل - وذلك بالمقارنة مع قائمة الإجراءات العالمية، وبذلك أظهروا مدى قابلية هذه القائمة لأن تُكيّف مع السياق الوطني. وقدم بضعة مندوبين أمثلة على تيسير الاستثمار الموجه إلى الخارج، وذكر بعض المندوبين أن هذا قد يفضي إلى شراكات مع مؤسسات تجلب الاستثمار إلى البلدان النامية. وشدّد ممثلون عن عدة جهات صاحبة مصلحة على أنه لكي تكون جهود تيسير الاستثمار فعالة، ينبغي عدم قصر هذه الجهود على المستويين القطري ودون القطري، بل ينبغي أن تُبدّل على المستوى الدولي أيضاً، وينبغي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في هذا الصدد. وأكد أحد الممثلين أنه على الدول أن تعمل جنباً إلى جنب على نطاق عالمي من أجل تيسير الاستثمار، وأن مجموعة الـ ٢٠ يمكن أن تكون منتدى مناسباً لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

٥٥- وشدّد ممثلون عن عدة مجموعات إقليمية ووفود على أهمية تحسين إمكانية الحصول على رأس المال والاستفادة من تنمية المهارات وعمليات تبادل التكنولوجيا، وأكدوا على الحاجة إلى تلبية احتياجات المجموعات المستهدفة، كالنساء والشباب. وأشاروا إلى ضرورة بناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لكي تتمكن من تنفيذ المطلوب بشأن جودة المنتجات

وكميتها وفعاليتها من حيث التكاليف، ولكي يمكن نسج روابط بين مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسيات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتنمية سلاسل القيمة.

٥٦- وعكست المناقشات الدعم المعرب عنه لقائمة الإجراءات العالمية ولنهج الأونكتاد في هذا الصدد، وطُلب إلى الأونكتاد أن يضع وينشر خطة عمل تستند إلى قائمة الإجراءات العالمية وأن يساعد في بناء القدرات اللازمة لتنفيذها. وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية، على سبيل المثال، إلى سهولة استخدام قائمة الإجراءات العالمية والمرونة التي تتيحها لوضعي السياسات في اختيار وتكييف تدابير التيسير الأنسب للاحتياجات الإنمائية لبلداتهم.

٥٧- وأثنى عدة مندوبين على الأونكتاد لمجموعة الأدوات المحددة لتيسير الاستثمار التي وضعها، مثل نظام التسجيل الإلكتروني ونظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية، فضلاً عن بوابة التسجيل العالمي لمؤسسات الأعمال، وطلبوا مواصلة هذه الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التقنية. وأشار بعض المندوبين إلى أن تشجيع الاستثمار وتيسيره وتنمية المشاريع هي عناصر متلازمة وطلبوا إلى الأونكتاد أن يعزز عمله في هذه المجالات، بما في ذلك عن طريق التدريب في إطار برنامج إمبرتيك (برنامج تطوير ريادة الأعمال) وعن طريق برنامج روابط الأعمال التجارية.

٥٨- وسلط ممثلون عن عدة مجموعات إقليمية ووفود الضوء على الحاجة إلى زيادة التعاون الدولي في مجال تيسير الاستثمار وعلى الخبرة الفنية للأونكتاد والدور الذي يمكن أن يؤديه في هذا المجال، بالاستناد إلى قائمة الإجراءات العالمية التي وضعها، من أجل مساعدة البلدان على تنفيذ تدابير تيسير الاستثمار ودوره في قيادة أي مبادرة دولية متعددة الجهات صاحبة المصلحة في هذا المضمار. وكررت الوفود تأكيد أهمية تيسير الاستثمار من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأشادت بالأونكتاد لما يقوم به من أعمال في هذا المجال.

٥٩- وأثنى ممثلون عن كثير من الجهات صاحبة المصلحة في مجال الاستثمار من أجل التنمية على الأونكتاد للنهج الشامل الذي تقوم عليه قائمة الإجراءات العالمية. وسلطوا الضوء على فوائد تيسير الاستثمار ليس لمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسيات فحسب، بل أيضاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك بالإضافة إلى المنافع التي يحققها هذا التيسير لكل من المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء.

٦٠- وفي معرض إيجاز المناقشات، أشار الاجتماع إلى التحديات المتمثلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسد الثغرة النظمية في سياسات تيسير الاستثمار. وأشارت إلى أن كلا هذين التحديين يؤكدان الحاجة إلى الأخذ بأدوات وآليات تيسير الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، اتفق الاجتماع على التوقيت المناسب لقائمة الإجراءات العالمية وعلى أهميتها وجودتها، ودعموا زيادة نشرها عن طريق أركان عمل الأونكتاد الثلاثة، في الوقت الذي أكدوا فيه من جديد دور الأونكتاد في تويي زمام المبادرة في وضع السياسات (بما في ذلك السياسات المتعلقة بالجيل الجديد من معاهدات الاستثمار) وفي تيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر الرئيسية لسياسات الاستثمار الدولية وتنفيذها على الصعيدين الوطني والدولي عن طريق وضع برنامج مخصص للمساعدة التقنية.

دال - مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي (البند ٤ من جدول الأعمال)

٦١ - أوجز نائب الأمين العام مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، واتفاق باريس المعقود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسلط الضوء على الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد في طائفة من المجالات، بما في ذلك التجارة الدولية، والسلع الأساسية، والاستثمار وتنمية المشاريع، والقضايا العالمية والقضايا المتعلقة بالاقتصاد الكلي، والديون وتمويل التنمية، وتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية، وفيما يتصل أيضاً بأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. فالأونكتاد هو أحد الوكالات الرئيسية التي قد يمكن لها أن تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو لا يزال يقود أعمال مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، وقد أدى دوراً خاصاً في إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية وفي إنجاز عملها.

٦٢ - ورحب ممثل عن إحدى المجموعات الإقليمية بالأعمال التي يقوم بها الأونكتاد لإنجاز ولاياته المتعددة وحث هذا الممثل الأونكتاد على مواصلة أنشطته. وشدد نائب الأمين العام على أن الأونكتاد، بوصفه منظمة متعددة الأغراض، يعمل في شراكة مع الوكالات الأخرى بشأن طائفة واسعة من القضايا. وسلّم بالتحدي الذي يواجهه عملية نقل المعلومات المتعلقة بأنشطة الأونكتاد وبالرسائل الموجهة منه نقلاً فعالاً في الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية، مشيراً إلى أن المنظمة تحتاج إلى زيادة إدكاء الوعي بأعمالها لدى الدول الأعضاء فيها.

٦٣ - ورداً على مندوب طلب توضيحاً بشأن الكيفية التي يتعاون بها الأونكتاد مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في مجال العلم والتكنولوجيا، أشار نائب الأمين العام إلى الدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك أعمالها المتعلقة باستعراض السياسات العامة، فضلاً عن دورها في إطار فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات وفي إطار عملية استعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد انقضاء عشر سنوات على عقدها، وآلية تيسير التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعمال الأونكتاد فيما يتصل باقتصاد المعلومات، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، تُؤدّي في إطار تعاون وثيق مع الكيانات المختصة الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة.

هاء - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الخامس (البند ٥ من جدول الأعمال)

٦٤ - جرى التنويه، تنويهاً إجماعياً، بمساهمات الأونكتاد في تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً، وجرى الإعراب عن الدعم لعمله الجاري في هذا المجال. وطلب ممثلو المجموعات الإقليمية والمندوبون إلى الأونكتاد أن يواصل دعمه لتلك البلدان، وبخاصة عن طريق تجديد موارد الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً.

٦٥- وأوضحت وفود عديدة، بينها وفود تمثل مجموعات إقليمية، أنها، رغم وجود بعض الاتجاهات المشجعة الجديرة بالذكر، تعرب عن القلق من أن الأهداف الطموحة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ قد يتعذر بلوغها، وبخاصة تلك المتعلقة بالقدرات الإنتاجية، وعدد أقل البلدان نمواً التي ستستوفي معايير التخرج من هذه الفئة بنهاية عام ٢٠٢٠، وتحقيق معدل نمو يبلغ ٧ في المائة في جميع اقتصادات أقل البلدان نمواً ومضاعفة نصيب صادراتها من الصادرات العالمية.

٦٦- ودعت وفود كثيرة البلدان المانحة إلى زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً لكي تتمكن من الوفاء بالأهداف التي التزمت بها. غير أن هذه البلدان، التي تواجه معوقات هيكلية تعرقل نموها، لن تتمكن من الوفاء بالأهداف المرسومة في برنامج العمل دون الحصول على مساعدة دولية ذات شأن.

٦٧- واقترح ممثلو بعض المجموعات الإقليمية ومندوبون تنظيم اجتماع فريق خبراء يتناول مسألة تنمية الصناعات التصديرية والقدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً بالنظر إلى أن من شأن ذلك أن يُيسر المضي في تنفيذ برنامج العمل.

٦٨- وذكرت وفود كثيرة أن تأكيد ولاية الأونكتاد، في مافيكيانو (نتائج) نيروبي، القاضية بأن يولي الأونكتاد في إطار عمله عناية خاصة لأقل البلدان نمواً هو مؤشر على أن هذا العمل مفيد وضروري. فتجديد هذه الولاية يسمح للأونكتاد بتعزيز جهوده الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نمواً في طريقها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٦٩- ورأى أحد المندوبين أن التنمية الريفية ترتبط ارتباطاً مباشراً بتحقيق التنمية المستدامة، بالنظر إلى نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية. وقال إن حركة السكان بلا ضابط إلى المراكز الحضرية بحثاً عن فرص عمل يمكن أن يؤدي إلى ظهور مشاكل أخرى مثل الجريمة وتدهور البيئة.

٧٠- وفيما يتعلق بالتخرج من قائمة أقل البلدان نمواً، أشارت بعض الوفود إلى أن البلدان التي تخرج من هذه الفئة تفقد إمكانية الاستفادة من التدابير التفضيلية في النظام التجاري الدولي وأوصت هذه الوفود بإلغاء هذه الامتيازات تدريجياً بغية ضمان استمرار نمو هذه البلدان بعد التخرج.

واو- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٧١- بالإضافة إلى البيانات الافتتاحية المدلى بها في إطار بند جدول الأعمال أثناء الجلسة العامة الافتتاحية، عرضت الأمانة ورقة غير رسمية بشأن الخيارات المتاحة لتفعيل إنشاء اثنين من أفرقة الخبراء الحكومية الدولية. وعرضت الورقة خيارات أربعة في حدود المعايير التي حددتها "نتائج نيروبي"، مبرزة آثار كل خيار على الموارد. كما قدمت الأمانة عرضاً عاماً للمشروع المقترح لاختصاصات فريقين خبراء حكوميين دوليين، أحدهما يُعنى بالتجارة الإلكترونية والآخر يُعنى بتمويل التنمية.

٧٢- وطلب ممثلو عدة مجموعات إقليمية ووفود توضيحات بشأن مسائل مثل مواضيع فريقين الخبراء الحكوميين الدوليين والموضوع العام لهما وهيكل وعملية اتخاذ القرار بشأنها. وأعرب عدة ممثلين عن شواغل مختلفة تتعلق ببعض الخيارات فيما يتصل باجتماعات الخبراء المتعددة

السنوات والأحادية السنة. واقترح ممثل إحدى المجموعات الإقليمية خياراً إضافياً للنظر فيه، بينما اقترحت مجموعة إقليمية أخرى النظر في استخدام جزء من الوقت المخصص للجان.

٧٣- وقدمت الأمانة إيضاحات بشأن المسائل اللوجستية المتعلقة بالتحضير للاجتماعات وشرحت كيف ستؤثر الخيارات المختلفة على الآلية الحكومية الدولية، مشيرةً إلى أن تحديد القرار الذي سيؤخذ به لمتابعة تنفيذ "نتائج نيروبي" هو أمر يتوقف على الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار، أشارت الأمانة إلى أنه في أعقاب الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر، أدت المفاوضات المطولة بشأن مواضيع اجتماعات الخبراء إلى إصابة الآلية الحكومية الدولية بالشلل لأكثر من سنة.

٧٤- فقد أشارت بعض الوفود ورئيس المجلس إلى أن الدول الأعضاء ينبغي أن تهدف إلى تحقيق التلاقي. وشدد مندوب آخر على أنه ينبغي أن يركز الأعضاء على اختصاصات ومواضيع اجتماعات أفرقة الخبراء الحكومية الدولية بدلاً من التركيز على الموارد.

٧٥- وقدم الرئيس مقترحاً لتوجيه الدول الأعضاء في مناقشاتها بشأن التنفيذ الفعال لنتائج نيروبي، أي قَدَمَ: الخيارات والاختصاصات المتعلقة بتفعيل أفرقة الخبراء الحكومية الدولية الجديدة، والنهج المتعلق بتعزيز العمل البرنامجي للأونكتاد، ومتابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر، والاستنتاجات المتفق عليها بشأن أقل البلدان نمواً.

٧٦- وواصل المجلس مداولاته في إطار غير رسمي.

٧٧- وفي أعقاب المداولات، أشار ممثلو عدة مجموعات إقليمية إلى المناقشات البناءة التي أُجريت والحاجة إلى مزيد من المشاركة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

زاي- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند ٦(ب) من جدول الأعمال)

٧٨- أعرب ممثلو سبع مجموعات إقليمية وعشر دول أعضاء عن تقديرهم للتقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/63/3) وأيدوا ما جاء فيه من استنتاجات وتوصيات.

٧٩- وشدد نائب الأمين العام للأونكتاد على الحاجة إلى تعزيز وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من أجل تنفيذ الولايات المسندة من الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والقرارات الأخيرة للجمعية العامة. وأكد أن أهداف التنمية المستدامة تشكل أولوية لجدول الأعمال العالمي بشأن التنمية ولا ينبغي أن يُترك الفلسطينيون وراء الركب على هذا الصعيد.

٨٠- وقالت الأمانة إن المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية محيية للآمال، بسبب التدابير التقييدية في الأرض الفلسطينية المحتلة. فالتكاليف التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال باهظة وينبغي إبلاغ الجمعية العامة بها، على النحو المذكور في القرارين ٢٠/٦٩ و ١٢/٧٠. وتُنظر الدورة الحادية والسبعون للجمعية العامة حالياً في هذه المسألة. ويقتضي الإبلاغ عن هذه التكاليف إنشاء إطار للأمم المتحدة لتقييم تكاليف الاحتلال على أساس منظم. ولذلك ينبغي تعزيز وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بتزويدها بموارد منتظمة (متصلة بالوظائف وبغيرها) وفقاً للفقرة ٥٥(د) من نتائج نيروبي (Nairobi Maafikiano).

- ٨١- وأيد معظم المندوبين، بمن فيهم ممثل دولة فلسطين، بيان أمانة الأونكتاد الذي تطلب فيه إلى الدول الأعضاء أن تعزز وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.
- ٨٢- وقال ممثل دولة فلسطين إن أعمال الأونكتاد في غاية الضرورة لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية الفلسطينية وبناء توافق آراء دولي يُقنع إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها كسلطة احتلال. فقد فقد الفلسطينيون لصالح الاحتلال ٦٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية، فضلاً عن ٨٢ في المائة من مياههم الجوفية، ما يُجبرهم على شراء المياه من إسرائيل لتلبية احتياجاتهم.
- ٨٣- وأعرب كثير من المندوبين عن دعمهم لعمل الأونكتاد المتعلق بتقييم التكلفة الاقتصادية للاحتلال، التي تحرم الشعب الفلسطيني من حقه الإنساني في التنمية. وأيد المندوبون كذلك إنشاء الإطار المقترح لتقييم هذه التكلفة ورحبوا بإسهام الأونكتاد في بناء القدرات الفلسطينية وفي تقديم التدريب والخدمات الاستشارية. وأكدوا على مصداقية الأونكتاد وشجعوه على مواصلة تقديم الدعم التقني إلى الفلسطينيين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ٨٤- وأعرب وفود كثيرة عن جزعها إزاء زيادة المعاناة الإنسانية وتردي الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية البائسة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأشارت هذه الوفود إلى آثار تدمير الأصول والموارد الطبيعية الفلسطينية ومصادرتها، واحتجاز الإيرادات الفلسطينية، والقيود المفروضة على استيراد مدخلات الإنتاج. وقالت كذلك إنه ينبغي وقف توسيع المستوطنات، المعترف دولياً بأنها غير قانونية، من أجل الحفاظ على مقومات استمرار حل الدولتين.
- ٨٥- وأعرب كثير من المندوبين عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، وطلبوا إلى الأونكتاد والمجتمع الدولي زيادة هذه الدعم ورفع الحصار الذي ترزح تحت وطأته غزة منذ تسع سنين.

حاء- مسائل أخرى

(البند ١١ من جدول الأعمال)

- ٨٦- في الجلسة نفسها، أثار ممثلو بعض المجموعات الإقليمية مسألة الإدارة القائمة على النتائج والأونكتاد. وأشار أحد الممثلين إلى أن الإدارة القائمة على النتائج لم يجر تناولها في إطار بند من بنود جدول الأعمال في هذه الدورة، وذكر بالجهود الجارية الرامية إلى إضفاء الطابع الأمثل على الإدارة والهياكل الإدارية، بما في ذلك عن طريق مواصلة تحسين وتعزيز المساءلة الداخلية، وإلى أن نتائج نيروبي تنص على أنه ينبغي أن يواصل الأونكتاد الجهود الرامية إلى تحسين الكفاءة والفعالية في عمليات الأونكتاد. والإدارة القائمة على النتائج هي استراتيجية للإدارة ينبغي أن تستند إلى الدمج بين إجراءات التخطيط والميزانية فيما يتعلق بالبرامج والعمليات، وبآليات الرصد والإبلاغ، وبالتقييم. وقال إن الإدارة العليا هي المستعمل الرئيسي لنتائج الرصد والتقييم، وأن الجميع يستفيدون من هذا النهج. وشجع الإدارة العليا على الاستمرار في تقديم إحاطاتها الإدارية الدورية وإنه يتطلع إلى مواصلة العمل مع الأمانة العامة بشأن الإدارة القائمة على النتائج في جميع أجزاء الأونكتاد. وأضافت ممثلة أخرى أن الأونكتاد قد أعرب عن قبوله وتقديره لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن ركن العمل المتعلق بالبحث والتحليل، وعن موافقته على تنفيذ التوصيات بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وطلبت استمرار الإحاطات الإعلامية الإدارية كما طلبت تحديثاً عن التقدم المحرز في هذا الصدد. وفيما يتعلق بتنشيط الآلية الحكومية الدولية الصادر لها تكليف في نتائج نيروبي، تشكل الإدارة القائمة

على النتائج طريقة منهجية ومستنيرة لتحسين اجتماعات الآلية الحكومية الدولية. ومن المهم تطبيق الإدارة القائمة على النتائج على جميع أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.

٨٧- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أنه لا يتفق مع المواقف المعلنة بشأن الإدارة القائمة على النتائج وأكد أن موقف مجموعته واضح في هذا الصدد. وأكد على أن مجموعته الإقليمية، كما ذكرت في الدورة الرابعة والسبعين للفرقة العاملة، ترى أن الإدارة القائمة على النتائج في الأونكتاد تنطبق فقط على التعاون التقني، وهو موقف ما زال ثابتاً. وفضلاً عن ذلك، طلب إلى الأمانة أن تقدم توضيحاً بشأن الكيفية التي ظهر بها موضوع الدروس المستفادة، بالنظر إلى أنه لم يكن أحد بنود جدول أعمال دورة المجلس بل إنه أعاق تحقيق تقدم بشأن مسائل أخرى. وسأل عما إذا كانت قد دارت مناقشات بشأن الدروس المستفادة في المجلس عقب الدورات السابقة للمؤتمر الذي يُعقد مرة كل أربع سنوات.

٨٨- وأعرب ممثل وفد كينيا، باسم حكومته، عن قلقه دون تحفظ إزاء البيانات التي أدلت بها بعض الوفود التي اقترحت مناقشة معايير مقبولة للوجستيات الاجتماعات كجزء من العملية المقترحة لاستخلاص الدروس المستفادة في أعقاب الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر. وذكر بأن أمانة الأونكتاد قد وافقت على مكان الانعقاد والمرافق المقترحين من حكومته. فقد استُخدم مكان الاجتماع في استضافة اجتماعات أخرى رفيعة المستوى، بما في ذلك الدورة الرابعة للمؤتمر، دون أن تتضمن المحاضر أي أسئلة تكون قد أُثيرت عن مقبوليته وعن المعايير. أما الادعاءات المتعلقة بالمعايير المقبولة للكهرباء وبمكبرات الصوت وما شابهها فلا أساس لها من الصحة. وطلب إلى رئيس المجلس أن ينظر في المسائل المذكورة أعلاه وفي أن يطلب شرحاً من الوفود المعنية، نظراً إلى أن هذه المسألة المتعلقة ببلده ينبغي ألا تناقش في إطار عملية الدروس المستفادة المقترحة، لأنها ستكون إهانة لسخاء حكومة كينيا وشعبها. وأوضح أن الحكومة كانت قد عرضت استضافة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر في ظل ظروف استثنائية كجزء من التزامها بالأونكتاد. ولو كانت بعض الدول الأعضاء أو بعض المشاركين غير راضين عن المرافق المتاحة للمؤتمر، فإن حكومته ستطلب من الأمانة الإحالة إلى الوثيقة TD/513 المتعلقة بالإعراب عن التقدير لحكومة وشعب كينيا، باعتبار هذه الوثيقة هي المحضر الرسمي. وحث الممثل المجلس على دعم احترام وسلامة أسرة الأونكتاد، وقال إن حكومة بلده ستواصل دعم أهداف الأونكتاد والعمل مع الشركاء، حسبما يكون مناسباً.

٨٩- وأوضحت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية أن البيان الافتتاحي لمجموعتها بشأن الدروس المستفادة لا يتناول الضيافة التي قدمتها حكومة كينيا، وسلمت بأن مكان انعقاد الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر قد استُخدم لعقد مؤتمرات دولية أخرى بدون صدور تعليقات سلبية. وأشارت إلى أنه قد يلزم بدلاً من ذلك القيام بإعادة نظر في عمليات الإعداد للمؤتمرات الوزارية للأونكتاد. وأعربت عن تقدير مجموعتها الإقليمية لكينيا بوصفها البلد المضيف للمؤتمر الناجح. وأكدت على أن العملية المقترحة المتعلقة بالدروس المستفادة أو بإمعان الفكر ليست موجهة إلى حكومة كينيا وإنما هي بالأحرى تتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر القادم.

٩٠- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن تقدير المجموعة لحكومة وشعب كينيا على نجاح الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر. وكرر أيضاً القول بأن مسائل التنفيذ المتعلقة بنتائج نيروبي تشكل أولوية لمجموعته الإقليمية.

٩١- وأوضحت الأمانة أن عملية استخلاص الدروس المستفادة ليست مدرجة في جدول أعمال المجلس. بل قدمت بعض المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء، وليس الأمانة، مقترحاً

بها، كجزء من العملية الحكومية الدولية. وأعربت الأمانة عن تقديرها العميق للالتزام وكرم الشعب الكيني على عقد هذا المؤتمر الممتاز، مشيرةً إلى أن الأوضاع التي هيأها البلد المضيف قد أسهمت بشكل مهم في تحقيق هذه النتيجة التاريخية. وذكرت الأمانة أيضاً أنها دأبت دائماً على تأكيد أهمية أن تقوم جميع العمليات على الاحترام المتبادل والمشاركة البناءة بغية تحقيق أثر إيجابي على العمل. وأوضحت الأمانة أنها كانت قد حذرت مراراً من العواقب السلبية، غير المقصودة، التي يمكن أن تترتب على بعض المقترحات. بيد أن الأمانة تتطلع إلى مواصلة المشاركة البناءة فيما بين جميع الدول الأعضاء، وهي تجد تشجيعاً في الالتزام بوجود أونكتاد قوي وتنفيذ نتائج نيروبي.

ثالثاً- المسائل الإجرائية وما يتصل بها

ألف- افتتاح الدورة

٩٢- افتتح السيد ألفريدو سويسكوم (بنما)، رئيس مجلس التجارة والتنمية للدورة الثانية والستين، المنتهية ولايته، الدورة الثالثة والستين للمجلس في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ أ) من جدول الأعمال)

٩٣- انتخب المجلس، في جلسته العامة ١١٤٣، السيد كريستوفر أونيانغا آبار رئيساً للمجلس في دورته الثالثة والستين.

٩٤- وقام المجلس بانتخاب أعضاء المكتب للخدمة في مكتب المجلس في دورته الثالثة والستين وذلك بانتخاب نواب الرئيس أثناء الجلسة العامة (الافتتاحية) ١١٤٢ والجلسة العامة (الختامية) ١١٤٨. وتبعاً لذلك، كان أعضاء المكتب المنتخبون كما يلي:

الرئيس: السيد كريستوفر أونيانغا آبار (أوغندا)

نواب الرئيس: السيد خوان فالكوني بويغ (إكوادور)

السيد ألكساندر أويماخ (بيلاروس)

السيد بوجمعة دلمي (الجزائر)

السيد ريوسوكي كوانا (اليابان)

السيدة جولي إيدموند (كندا)

السيد تافو لوميسي (إستونيا)

السيد دانييل كارل (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد عمار أفتاب قريشي (باكستان)

السيد رافائيل هيرموسو (الفلبين)

المقرر: السيدة تيا هانا (جزر البهاما)

٩٥- وسيراً على الممارسة المرعية، اتفق المجلس على أن يشارك منسقو المجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى المعترف بها في الأونكتاد مشاركة كاملة في أعمال مكتب المجلس.

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٩٦- أقرّ المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة كما يرد في الوثيقة TD/B/63/1/Rev.1 (انظر المرفق الأول).

٩٧- ولوحظ وجود اتفاق على عدم إجراء مفاوضات بشأن استنتاجات متفق عليها بالنظر إلى أن الدورة أقصر من المعتاد. أما الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٥ من جدول الأعمال فسيُنظر فيها أثناء الدورة التنفيذية القادمة للمجلس في عام ٢٠١٧.

دال- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك عن تنظيم الأمانة حلقات تدريبية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وما تمخض عنها من أثر؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لسنة ٢٠١٦

٩٨- انتخب المجلس في جلسته العامة الختامية ١١٤٨ أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٧ كما يلي: السيد خوان فالكوبي بويغ (إكوادور)؛ والسيد إدواردو سبيريسين - يورت (غواتيمالا)؛ والسيد ألفريدو سويسكوم (بنما)؛ والسيد أندريه بونغ (إستونيا)؛ والسيد بيوتر ستاتشانزيك (بولندا)؛ والسيد ليوبولد سامبا (جمهورية أفريقيا الوسطى)؛ والسيد نيغاش بوتورا (إثيوبيا)؛ والسيد محمد أوجار (المغرب)؛ والسيد جواد أمين منصور (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والسيد سوميت سيث (الهند)؛ والسيد فريديريك باروتا (فرنسا)؛ والسيدة هيلدا على راشد الهنائي (عمان).

٩٩- واتفق المجلس أيضاً على أن يترأس رئيس المجلس الهيئة الاستشارية في عام ٢٠١٧.

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

١٠٠- لم تُعرض على المجلس أي طلبات جديدة من أجل النظر فيها^(١).

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

١٠١- لم تُعرض على المجلس أي طلبات جديدة من أجل النظر فيها^(٢).

(١) ترد في الوثيقة TD/B/IGO/LIST/11 قائمة بالهيئات الحكومية الدولية ذات المركز الاستشاري حالياً لدى الأونكتاد.

(٢) ترد في الوثيقة TD/B/NGO/LIST/20 قائمة بالمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري حالياً لدى الأونكتاد من الفئة العامة ومن الفئة الخاصة.

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

١٠٢ - في الجلسة العامة الختامية، وافق المجلس على الجدول الزمني للاجتماعات لعام ٢٠١٧، بصيغته الواردة في الورقة غير الرسمية المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مع تعديل واحد. وبناء على طلب أحد الوفود، ستضاف للعلم فقط تواريخ انعقاد الفريق العامل بين الدورات التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، لأن ذلك الاجتماع يشكل جزءاً من اجتماعات الجدول الزمني للأمم المتحدة في نيويورك^(٣).

١٠٣ - وأشارت الأمانة إلى أنه سيحري تنقيح الجدول الزمني بعد اتخاذ قرار بشأن اجتماعات الخبراء، وهكذا فإنه لا يتضمن مواعيد انعقاد أفرقة الخبراء الحكومية الدولية القائمة ودورات اللجان والفرقة العاملة ومجلس التجارة والتنمية.

عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٧

١٠٤ - وافق المجلس أيضاً، في جلسته العامة الختامية، على عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٧ كما يلي: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإستونيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرازيل، وبنما، وبيلاروس، وتونس، والصين، والعراق، وغواتيمالا، وكندا، وكينيا، والنمسا، ونيبال، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)

١٠٥ - لم يتعين اتخاذ أي إجراء تحت هذا البند من جدول الأعمال.

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٠٦ - في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أُبلغ المجلس بأن الإجراءات التي أُخذت في دورته الثالثة والستين لا تترتب عليها آثار مالية إضافية.

هاء - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ ج) من جدول الأعمال)

١٠٧ - اعتمد المجلس، في جلسته العامة (الختامية)، تقرير المكتب المتعلق بوثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة الثالثة والستين للمجلس مثلما ورد في الوثيقة TD/B/63/L.2.

واو - مسائل أخرى

(البند ١١ من جدول الأعمال)

١٠٨ - وافق المجلس، في جلسته العامة الختامية، على جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية، التي ستُعقد في الفترة من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، على نحو ما جاء في الوثيقة غير الرسمية المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (المرفق الثالث).

(٣) يرد في الوثيقة TD/B/INF.237 الجدول الزمني الرسمي للاجتماعات.

زاي- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين للمجلس (البند ١ (د) من جدول الأعمال)

١٠٩- أحيل النظر في هذا البند من جدول الأعمال إلى المشاورات التي سيعقدها رئيس المجلس. وسيُقدم جدول الأعمال المؤقت للدورة في وقت مناسب من أجل الموافقة عليه.

حاء- اعتماد التقرير

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

١١٠- اعتمد المجلس، في جلسته العامة الختامية، تقريره عن الدورة الثالثة والستين. وكذلك أذن المجلس للرئيس، بمساعدة من المقرر، بإتمام وضع تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة، آخذاً في الحسبان مداولات الجلسة الختامية. وسيتضمن التقرير أيضاً الموجز الذي أعده الرئيس بشأن البنود الموضوعية من جدول الأعمال، والقرارات والإجراءات التي اتخذت أثناء الدورة، والمسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الثالثة والستين لمجلس التجارة والتنمية

- ١- المسائل الإجرائية:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
 - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
 - (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين للمجلس
- ٢- تطوّر النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي
- ٣- الاستثمار من أجل التنمية
- ٤- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
- ٥- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المحلي الخامس
- ٦- أنشطة التعاون التقني:
 - (أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد
 - (ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
- ٧- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر
- ٨- تقريراً الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
- ٩- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:
 - (أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي التاسع والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
 - (ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية
- ١٠- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
 - (أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٧
 - (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس
 - (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
 - (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
 - (هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٧
 - (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)
 - (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
- ١١- مسائل أخرى
- ١٢- اعتماد التقرير

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الرابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
- ٢- تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٦: الطريق إلى التخرج وما بعده - الاستفادة إلى أقصى حد من هذه العملية
- ٣- البنود الأخرى التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها
- ٤- مسائل أخرى
- ٥- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الرابعة والستين

المرفق الثالث

الحضور^(٤)

١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية، الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:	
الاتحاد الروسي	زيمبابوي
إثيوبيا	سري لانكا
أذربيجان	سلوفاكيا
الأردن	السودان
إسبانيا	شيلي
إستونيا	صربيا
إكوادور	الصين
ألمانيا	العراق
الإمارات العربية المتحدة	عمان
أوغندا	غواتيمالا
آيرلندا	فرنسا
البرازيل	الفلبين
بربادوس	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
بروني دار السلام	كازاخستان
بلجيكا	كندا
بلغاريا	كوبا
بنغلاديش	كولومبيا
بنما	الكونغو
بوتان	الكويت
البوسنة والمهرسك	كينيا
بولندا	مدغشقر
بيلاروس	المكسيك
تايلند	موزامبيق
تركيا	ميانمار
تشاد	النمسا
تشيكيا	نيبال
تونس	هايتي
الجزائر	الهند
جزر البهاما	هندوراس
جمهورية تنزانيا المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
الجمهورية العربية السورية	اليابان
جمهورية كوريا	اليونان
جنوب أفريقيا	

(٤) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/63/INF.1.

- ٢- وحضر الدورة عضو المؤتمر التالي اسمه:
الكرسي الرسولي
- ٣- وحضرت الدورة الدولة المراقبة غير العضو التالية:
دولة فلسطين
- ٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:
منظمات معتمدة
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب
منظمات غير معتمدة
وكالة غامبيا للاستثمار وترويج الصادرات
- ٥- وكانت أجهزة الأمم المتحدة أو هيئاتها أو برامجها التالية مُمثلة في الاجتماع:
مركز التجارة الدولية
- ٦- وكانت الوكالات المتخصصة التالية أو المنظمات ذات الصلة مُمثلة في الاجتماع:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
- ٧- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
من الفئة العامة
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
غرفة التجارة الدولية
المعهد الدولي للتنمية المستدامة
من الفئة الخاصة
الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار